DEN NORSKE
NOBELKOMITE
The Norwegian Nobel Committee

إعلان

جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥

قرَّرت لجنة جائزة نوبل النرويجية منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥ لـ**"الرباعي الراعي للحوار الوطني"** في تونس لمساهمتهم الحاسمة في بناء مجتمع تعدّدي وديمقراطي في تونس في أعقاب ثورة الياسمين في عام ٢٠١١. أنشئ رباعي الحوار في صيف ٢٠١٣ عندما كانت العملية الديمقراطية معرَّضة لخطر الإنهيار نتيجة الاغتيالات السياسية واتساع نطاق الإضطرابات الاجتماعية. أوجد الرباعي عملية سياسية سلمية وبديلة عندما كانت البلاد على شفير حرب أهلية، وساهم بهذا الشكل في أن تتمكّن تونس خلال سنوات قليلة من تأسيس نظام حكم دستوري يضمن الحقوق الدستورية لجميع السكان، بغضّ النظر عن الجنس والقناعة السياسية والإنتماء الديني.

يضمُّ الرباعي الراعي للحوار الوطني أربعة منظّمات مركزية من المجتمع المدني التونسي هي: الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين بتونس. مثّلت هذه المنظمات في هذه العملية قطاعات وقيم مختلفة من المجتمع التونسي: حياة العمل والرفاه الاجتماعي ومبادئ دولة القانون وحقوق الانسان. من هذا المنطلق مارس الرباعي وبسلطة أخلاقية عالية دوره كوسيط وداعية لصالح تطور سلمي وديمقراطي في تونس. إنَّ هذا الرباعي وليست المنظّمات الأربعة على حدة هو من استحق جائزة السلام لهذا العام.

الربيع العربي منشأه كان في تونس في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ولكنه سرعان ما انتشر إلى دول شمال افريقيا والشرق الأوسط حيث النضال من أجل الديمقراطية والحقوق الأساسية قد توقّف أو قُضي عليه في كثير من هذه البلدان، ولكن في تونس شهدنا تطوراً ديمقراطياً يقوم على مجتمع مدني نابض بالحياة يطالب بإحترام حقوق الانسان الأساسية.

أحد أبرز الشروط الأساسية لإنتهاء الثورة في تونس بإنتخابات سلمية وديمقراطية في خريف العام الماضي، كان الجهد الجبّار الذي بذله الرباعي من أجل دعم عمل المجلس الدستوري وترسيخ العملية الدستورية في شرائح واسعة من المجتمع التونسي. لقد مهَّد الرباعي السبيل لحوار سلمي بين الشعب والأحزاب السياسية والسلطات وساهم في إيجاد حلول موحِدة لسلسة من التحديّات بغض النظر عن الخطوط السياسية والدينية الفاصلة. لقد تصدى الحوار الوطني الواسع الذي أنشأه الرباعي للتطور المشوب بالعنف في تونس، ولهذا السبب يمكن مقارنته بالوظيفة التي لعبتها مؤتمرات السلم التي يشير إليها الفرد نوبل في وصيّته.

إنّ التطور الذي حدث في تونس بعد سقوط نظام بن علي الاستبدادي في يناير ٢٠١١ هو تطور فريد من نوعه وجدير بالإنتباه لأسباب عدّة. أولاً، يُظهر هذا التطوّر أنّه بإمكان الحركات السياسية الإسلامية والعلمانية أن تتعاون وأن تحرز نتائج جيدة لمصلحة الوطن. بالتالي فإنَّ مثال تونس يؤكد قيمة الحوار والتماسك في منطقة تتصف بالصراعات. ثانياً، يُظهر التطور الذي حدث في تونس بأنّه بإمكان مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته أن تلعب دوراً حاسماً في في إرساء الديمقراطية في بلدٍ ما، وبأنّه يمكن لعملية كهذه، حتى في أصعب الظروف، أن تفضي إلى انتخابات حرّة وانتقالٍ سلمي للسلطة. يعود جزء كبير من الفضل لجعل هذا الأمر قابلاً للتحقيق وعدم ذهاب مكاسب ثورة الياسمين هباءً، الى الرباعي الراعي للحوار الوطني.

تقف تونس أمام تحديّات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة. وتأمل لجنة نوبل النرويجية بأن تساهم جائزة السلام لهذه السنة في تحصين الديمقراطية في تونس وأن تكون الهاماً لكل الذين يرغبون في تعزيز السلم والديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبقية العالم. إن القصد من هذه الجائزة، أكثر من أي شيء آخر، هو مدّ اليد للشعب التونسي الذي على الرغم من كل الصعاب وضع حجر الأساس للتآخي الوطني الذي تأمل اللجنة أن يصبح مثالاً يُحتذى به في البلدان الأخرى أيضاً.

أوسلو، في ٩ اكتوبر ٢٠١٥